كلمة

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيها

سعادة السفير/ منصور عياد العتيبي
المندوب الدائم لدولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

أمـــام

مجلـس الأمــن

حماية المدنيين والرعاية الطبية في النزاعات المسلحة

مقر الأمم المتحدة ـ نيويورك

الخميس، 25 مايو 2017

السيد الرئيس،،،

أود في البداية أن أتقدّم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لشهر مايو، متمنياً لكم التوفيق في إدارة ما تبقى من أعماله لهذا الشهر، وأود كذلك أن أشكركم على إعداد الورقة المفاهيمية لنقاشنا اليوم حول القرار 2286 عن حماية المدنيين والرعاية الطبية في النزاع المسلح بعد مرور عام على إعتماده. كما أغتنم هذه المناسبة لأتقدم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غويتريش وممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة **Human Rights Watch** على إحاطتهم صباح اليوم.

السيد الرئيس،،،

إن الأرقام المفزعة حول ضحايا النزاعات والحروب من المدنيين كفيلة بتبيان المآسي التي نعيشها في عالمنا اليوم، ويشير تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة بوجود أعداد قياسية من المحتاجين للمساعدات الإنسانية والحماية، فضلاً عن تعرض أكثر من 65 مليون شخص للتشريد بسبب النزاعات أو أعمال العنف أو الإضطهاد. وتعتبر جلسة اليوم فرصة لمراجعة أحداث العام الماضي المأساوية ومدى التقييد والالتزام بتطبيق القرارات التي يتم إتخاذها في مجلس الأمن على أرض الواقع. ونرى بأن الانتهاكات للقرار 2286 في تنامي من قبل كافة أطراف النزاعات المنتشرة في مناطق مختلفة من العالم وخصوصاً في الشرق الأوسط وأفريقيا، بما في ذلك الميليشيات والجماعات الإرهابية، فالقيام بإستهداف المناطق المأهولة بالسكان والمرافق والخدمات الأساسية والحيوية للمدنيين، لا سيما المرافق الطبية وإستهداف العاملين في المجال الإنساني وعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية، أصبحت من الوسائل والأدوات التي تستخدم كسلاح لهزيمة الطرف الأخر. وتؤكد التقارير إستمرار الإنتهاكات الواسعة النطاق والاستخفاف بالقانون الدولي في مختلف النزاعات.

وفي العراق، تُرتكب إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ضد المدنيين العراقيين، ولا سيما على يد تنظيم داعش، وقد شملت هذه الإنتهاكات شن الهجمات التي تستهدف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، وإستخدام الدروع البشرية، وأعمال العنف الجنسي، والزواج القسري، والإختطاف.

وفي **فلسطين،** تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية الإنتهاكات ضد الشعب الفلسطيني وأعمال العنف والتحريض، لا سيما إستمرارها في سياسة المستوطنات. وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد على واجبات هذا المجلس ومسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والعديد من قراراته، التي تحتم عليه العمل بجدية وعلى نحو عاجل للتصدي لهذه الإنتهاكات الإسرائيلية المستمرة، ونُذكر بأن مجلسكم الموقر أعتمد القرار 2334 الذي أكد بأن تلك الممارسات الاستيطانية الاسرائيلية غير قانونية وغير شرعية، وطالب بأن توقف إسرائيل فوراً جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

أما **في سوريا،** وعلى الرغم من الجهود الإنسانية الدولية لتخفيف معاناة الشعب السوري، والذي كان لدولة الكويت شرف إستضافة 3 مؤتمرات دولية للمانحين ومشاركة في رئاسة المؤتمرين لدعم سوريا في لندن العام الماضي وبروكسل خلال هذا العام، إلا أن تلك الجهود الإنسانية خلال الأعوام الماضية ليست كافية لتلبية الإحتياجات الإنسانية الطارئة لملايين النازحين واللاجئين وأثبتت أنها لا يمكن أن تكون بديلاً للحل السياسي. ونرحب بالجهود التي تُبذل لتثبيت وقف إطلاق النار وإنشاء مناطق خفض التوتر والتصعيد. كما نرحب بإستمرار مفاوضات جنيف ونؤكد في هذا الشأن دعمنا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى وجه الخصوص القرار 2254 من أجل التوصل إلى تسوية سياسية تحافظ على وحدة وسيادة وإستقلال سوريا وسلامة أراضيها.

وفي اليمن، نشيد بدور التحالف لإعادة الشرعية في اليمن، وما قام به في المناطق الذي تم تحريرها في إعادة إعمار المنشآت الطبية وتوزيع المساعدات الإنسانية. وتؤكد دولة الكويت على دعمها لإعادة الأمن والإستقرار لليمن بما يصون سيادته ووحدة أراضيه وهو أمر لن يتحقق إلا عبر الوصول إلى حل سياسي وفق المرجعيات الـ 3 وهي القرار 2216 والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني. هذا، وقد بذلت دولة الكويت جهوداً كبيرة من أجل تسوية النزاع سلمياً في اليمن، حيث استضافت على مدى 3 أشهر العام الماضي المشاورات السياسية للأطراف اليمنية برعاية أممية ولكن للأسف لم يكتب لها النجاح. ورغم ذلك، وإنطلاقاً من حرص دولة الكويت على إستقرار اليمن، فتؤكد دولة الكويت على الإستعداد لإستضافة الأشقاء اليمنيين من جديد للتوقيع على إتفاق نهائي متى ما تم التوصل إليه بين الأطراف اليمنية.

السيد الرئيس،،،

كما ذكرت سلفاً، لا زالت هناك إنتهاكات صريحة للقرار 2286 حتى بعد إعتماده، مما يدعونا للمطالبة بأخذ تدابير لمعالجة هذا الأمر. فيجب علينا تعزيز إحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما يجب توفير الحماية اللازمة للبعثات الإنسانية والطبية وإيلاء الأولية لحماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والعمل على منع التشريد القسري وإيجاد حلول دائمة للاجئين والأشخاص المشردين داخلياً. كما نشدد على أهمية ضمان حصول المدنيين الذي هم بأمس الحاجة للمساعدة وبدون عراقيل وبشكل مستدام على المساعدات الإنسانية.

السيد الرئيس،،،

ختاماً، أود أن أؤكد دعمنا لرؤية وتوصيات الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش الواردة في تقريره عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة والذي أشار فيه إلى ضرورة وجود طفرة في الجهود الدبلوماسية لمعالجة ومنع نشوب النزاعات، وتحسين آليات الإنذار المبكر، وتشجيع الجهود الجماعية الرامية إلى إصلاح نظم الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية، فضلاً عن تعزيز الشراكات والتعاون مع المنظمات الإقليمية.

وشكراً السـيد الرئيـس،،،